الجُمهُوريـة التونسية
وزارة الدّاخليّة

تونس في 24 جويلية 2025

بطاقـــــة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب "بوبكر بن يحيى"

يتعلق موضـوع السـؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/06/13 حول اسـتراتيجية الوزارة لتسـوية وضعية العمال العرضيين العاملين بعدّة هياكل تابعة لوزارة الداخلية.

نصّ الإجابة:

إن هذا الصـنف من الأعوان كان يخضـع لأحكام المنشـور عدد 01 المؤرخ في 12 فيفري 2020 المتعلق بإحكام التصرف في سدّ الشغورات من العملة المؤجرين على حساب الإعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية،

وتبعا لتعليمات السـيد رئيس الجمهورية بالقطع نهائيا مع آليات التشـغيل الهش وإثر صـدور القانون عدد 9 لسـنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشـغل ومنع المناولة فقد تم إصدار برقية موجهة إلى كافة السادة ولاة الجمهورية بتاريخ 2025/05/29 تقضي بإيقاف العمل بالمنشور عدد 01 لسنة 2020 سالف الذكر،

وقد تمّ موافاة الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بملفات الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية تتضمن الكلفة الإضافية السنوية للتسوية وتحديد الفارق بين التأجير الجملي الحالي وتأجيرهم حسب وضعياتهم الجديدة بعد التسوية أخذا في الاعتبار المستوى التعليمي لكل منهم.

وبالتالي فإنّ هذا الملف بصدد التسوية.